

القسم الأول

تطورات التنمية الإنسانية منذ إصدار تقرير

"التنمية الإنسانية العربية 2003"

تطورات التنمية الإنسانية منذ إصدار تقرير "التنمية الإنسانية العربية 2003"



يهدف هذا القسم الافتتاحي من التقرير إلى النظر في مختلف أبعاد مسيرة التنمية الإنسانية منذ الانتهاء من العمل على تقرير "التنمية الإنسانية العربية" الثاني، من خلال التمعن في الأحداث القطرية والإقليمية والدولية التي ارتأى فريق التقرير أنها تؤثر على مجمل مسيرة التنمية الإنسانية في البلدان العربية، إن سلباً أو إيجاباً. والغاية ألا ينقطع قارئ السلسلة عن متابعة التطور في مجمل أوضاع التنمية الإنسانية في البلدان العربية. وتتوقف متابعة الأحداث في هذا القسم حول منتصف 2004.

ونقدّر أن فرص التنمية الإنسانية في الوطن العربي قد تأثرت في الفترة محل الاعتبار، في الأغلب سلباً، بتطورات مهمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، كما تأثرت بمحاولات داخلية وخارجية تستهدف الإصلاح.

مبادرات الإصلاح في البلدان العربية

طرحنا منذ نشر تقرير "التنمية الإنسانية العربية" الثاني، 2003، مبادرات إصلاح، رسمية ومن منظمات المجتمع المدني، تستهدف معالجة بعض من أوجه القصور في البلدان العربية.

المبادرات الرسمية

بدأ مسلسل مبادرات الإصلاح العربي بمبادرة ولي عهد السعودية على صورة "ميثاق إصلاح الوضع العربي". وكان مقرراً أن تعرض على مؤتمر القمة الذي انعقد قبيل غزو العراق في العام 2003، ثم أجل عرضها للاجتماع التالي.

ثم تصاعدت وتائر المنداة بإصلاح الجامعة العربية. فقدمت حكومة اليمن مشروع "تطوير العمل العربي المشترك". وقدمت حكومة مصر مبادرة "تطوير الجامعة العربية وتفعيل العمل العربي المشترك". ثم تبلورت هذه المبادرات، في ظل تصاعد مد مبادرات الإصلاح من الخارج،

في مشروع مشترك تبنته حكومات مصر والسعودية وسورية، عرض على اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في بداية آذار/مارس 2004.

وأعلن، في الوقت نفسه، عن أن الأمين العام لجامعة الدول العربية قدم مشروعاً لتطوير الجامعة والعمل العربي المشترك تضمن تسعة ملاحق رئيسية هي: إنشاء البرلمان العربي، وإنشاء مجلس الأمن العربي والنظام الأساسي لمحكمة العدل العربية، وتعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك، وتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإنشاء المصرف العربي للاستثمار والتنمية، وملحق خاص بنظام اعتماد القرارات في الجامعة العربية، وملحق خاص بإنشاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات وإقامة المجلس الأعلى للثقافة العربية (الأهرام، القاهرة، 2 آذار/مارس 2004). (مقتطفات من الوثائق في ملحق 2).

وفي 24 أيار/مايو 2004 التأم، بعد لأي، القمة العربية في تونس. ورغم غياب قرابة نصف القادة العرب وما شابها من عثرات، انتهت القمة إلى إعلان "وثيقة العهد والوفاق" التي وقعها وزراء الخارجية بالأحرف الأولى.

وأصدرت القمة أيضاً "بيان مسيرة التطوير والتحديث" (الإطار 1). ورغم تضمن البيان كثيراً من المواقف الإيجابية، إلا أنه لم يقترب بما يكفي من جوهر الحرية والحكم الصالح من منظور هذا التقرير. ولكن غابت عن الإعلانات سبل تنفيذ فعالة للمبادئ المتبناة. بل إن مضمون إصلاح آليات العمل العربي المشترك قد رُحّل إلى قمة الجزائر المنتظرة في العام 2005.

مبادرات الإصلاح الأهلية

كما ظهرت خلال فترة إعداد التقرير مبادرات عديدة من القطاع الأهلي مطالبة بالإصلاح. فتمخض المؤتمر الإقليمي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية

خلال عام 2003

تصاعدت وتائر المنداة

بالإصلاح

أصدرت القمة العربية

"بيان مسيرة التطوير

والتحديث" الذي

دعا إلى التطوير

السياسي والاقتصادي

والاجتماعي والتربوي

بيان مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي الصادر عن القمة العربية، أيار/مايو 2004. (مقتطفات)

المعرفة لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والتقنية في العالم، وتمكين مجتمعاتنا من التعامل مع متطلبات روح العصر في إطار صيانة هويتنا واحترام تقاليدنا الأصيلة.

• مضاعفة الجهود باتجاه المجموعة الدولية من أجل تحقيق التسوية العادلة والشاملة والدائمة للصراع العربي - الإسرائيلي، وفقاً للمبادرة العربية للسلام وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بهدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشرقية، وانسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967، بما في ذلك الانسحاب من الجولان السوري المحتل ومزارع شبيعا اللبنانية، وتحقيق حل عادل يتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين طبقاً لقرار الجمعية العامة رقم 194، وضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة، وتأكيد التمسك بالسلام كخيار استراتيجي يستوجب التزاماً إسرائيلياً مقابلاً من خلال التنفيذ الأمين لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والدعوة لعقد مؤتمر للأمم المتحدة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي سيحقق الأمن والاستقرار في المنطقة، ويزيل عوامل التوتر وانعدام الثقة، وتوجيه طاقات دول المنطقة نحو التنمية الشاملة وبناء مستقبل أكثر أمناً ورخاء لأبنائنا.

استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، تحقيقاً لتقدم المجتمعات العربية النابع من إرادتها الحرة، بما يتفق مع قيمها ومفاهيمها الثقافية والدينية والحضارية، وظروف كل دولة وإمكاناتها.

• تعميق أسس الديمقراطية والشورى، وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام وفي صنع القرار، في إطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير، وفقاً لما جاء في مختلف العهود والمواثيق الدولية والميثاق العربي لحقوق الإنسان، وضمان استقلال القضاء، بما يدعم دور مكونات المجتمع كافة بما فيها المنظمات غير الحكومية، ويعزز مشاركة فئات الشعوب كافة رجالاً ونساءً في الحياة العامة ترسيخاً لمقومات المواطنة في الوطن العربي.

• الاهتمام بالطفولة والشباب، ومواصلة النهوض بدور المرأة في المجتمع العربي، وتدعيم حقوقها ومكانتها في المجتمع، تعزيزاً لمساهماتها في دفع عملية التنمية الشاملة من خلال مشاركتها الفعلية في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

• وضع استراتيجية عربية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، بقصد ترسيخ مفاهيم الحكم الرشيد ومعالجة ظاهرة الفقر والامية وحماية البيئة، وتوفير فرص العمل والرعاية الصحية في العالم العربي.

• تحديث البنية الاجتماعية لدولنا، والارتقاء بنظم التعليم، وتطوير قواعد

المصدر: الأهرام، القاهرة، 24 أيار/مايو 2004.

(يضم ملحق 2 مقتطفات من بعض هذه الوثائق).

نضال القوى المدنية والسياسية العربية

أخذت القوى السياسية والمدنية في الوطن العربي تتجه باطراد لأخذ زمام المبادرة والتحرك الإيجابي نحو الإصلاح السياسي، بما يدعم حركة الإصلاح في المنطقة.

من أجل الحرية واحترام حقوق الإنسان

نجحت المنظمات الحقوقية والسياسية في المغرب - الذي عرف منذ سنوات بحيويته في مجال التنظيم المدني - في حث الحكومة على الاعتراف بخروقات سابقة، أبرزها ملف اختفاء المعارضين السياسيين، والسعي لمعالجة القضية. ولعل أكبر انتصار لحركات المجتمع المدني تمثل في إجازة البرلمان بالإجماع، بناء على إرادة ملكية، في بداية العام 2004 لمدونة الأسرة (قانون الأحوال الشخصية) التي استجابت لكثير من مطالب الحركة النسائية.

وفي البحرين، بدأت اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب تطالب بتعويضات لعائلات الذين قتلوا وعذبوا بيد قوات الأمن في الأحداث السياسية السابقة، كما طالبت بمحاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. وقد استطاعت هذه اللجنة جمع توقيعات 33 ألف مواطن (عدد سكان البحرين 400 ألف شخص) على عريضة تطالب بإلغاء المرسوم بقانون رقم 56 الذي لا يمكن بموجبه رفع قضية في المحاكم ضد الأشخاص الذين قاموا في الفترة السابقة بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان.

وفي تونس، قادت منظمات لا تعترف بالحكومة بها، أو تواجه المحاصرة والتضييق على موارد تمويلها، حملات نشطة، تضمنت المطالبة بالعمو التشريعي العام عن المحكوم عليهم لأسباب سياسية كمدخل لتنقية المناخ السياسي. وفي المجال نفسه، تضامن الطلاب مع المعتقلين السياسيين المضربين عن الطعام مطالبين بتحسين أوضاعهم عبر تنظيم إضراب عن الطعام واعتصام طلابي فضته قوى الأمن بالقوة، كما قامت السلطات بفصل بعض القيادات الطلابية من الجامعات.

وتستخدم قوى المجتمع المدني والأحزاب، بما فيها تلك المحظورة، هامش الحرية الإعلامية المتاح

عن "إعلان صنعاء" (صنعاء، كانون الثاني/يناير 2004).

وانعقد مؤتمر لمؤسسات المجتمع المدني العربية تحت عنوان "قضايا الإصلاح العربي، الرؤية والتنفيذ" في آذار/مارس 2004 في مكتبة الإسكندرية، وافتتحه رئيس جمهورية مصر العربية. وأصدر المجتمعون "وثيقة الإسكندرية". وانعقد في القاهرة 1-3 حزيران/يونيو 2004 "المؤتمر العربي الإقليمي للتعليم للجميع"، وصدرت عنه "الرؤية العربية للمستقبل".

وانعقد في العقبة في شهر كانون الأول/ديسمبر 2003 منتدى رجال الأعمال العرب منادياً بالإصلاح.

في مصر والجزائر والسودان للتصدي للفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والمطالبة بالديمقراطية. وبالمثل، فإن المؤسسات النقابية العريقة مثل نقابات المهندسين والمحامين والصحافيين واصلت دفاعها عن الحريات، وواجهت هجمات رسمية ضدها شملت فرض الحراسة على بعضها في مصر، ومحاولات السيطرة الحكومية عليها أو تحجيمها. ونظمت مؤسسات المجتمع المدني مظاهرات ضد الحرب في العراق وللتضامن مع الانتفاضة في فلسطين. ولكن هذه المبادرات واجهت قمعاً رسمياً.

وفي سورية، تجمع عشرات من أعضاء الجمعيات والمنظمات في الثامن من آذار/مارس الماضي أمام مبنى البرلمان السوري بمناسبة مرور 41 عاماً على وصول حزب البعث الحاكم إلى السلطة وإعلانه حالة الطوارئ التي ما تزال سارية حتى اليوم، مطالبين بإلغاء حالة الطوارئ وإطلاق الحريات. إلا أن مطالباتهم السلمية ووجهت برد حاسم من السلطة التي فرقّت المظاهرة واعتقلت ثلاثين من المتظاهرين. وكان نحو سبعمائة من المثقفين والنشطين السوريين قد وقّعوا في مطلع العام مذكرة تطالب النظام بإطلاق الحريات وتطبيق إصلاحات سياسية. كما أطلقت مجموعة من أحزاب المعارضة والجمعيات الحقوقية مبادرة للوفاق السياسي على أساس ميثاق وطني يضمن حرية العمل السياسي للجميع.

من أجل تعزيز المشاركة الشعبية

واصلت الأحزاب السياسية في كل البلدان العربية التي تسمح بالنشاط الحزبي جهودها لتعزيز المشاركة الشعبية السياسية، سواء بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، أو لإثبات وجودها في البرلمان. وقد تمت هذه الجهود في ظل عوائق رسمية كثيرة تمثلت، في حالة الإخوان المسلمين في مصر، برفض التصريح الرسمي وحرمان الأعضاء من الترشح، واعتقال النشطين والتضييق على الناخبين. وعلى الرغم من هذه القيود، أعلن "الإخوان المسلمون" مبادرة للإصلاح السياسي في مصر. وتمثلت هذه القيود في موريتانيا باعتقال أبرز مرشحي الرئاسة، وفي الجزائر بحظر ترشيح أحد المرشحين. وفي المغرب، نجحت أحزاب جديدة مثل حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي المعتدل في الحصول على حق العمل العلني والوصول إلى المركز الثاني

في الأصوات في الانتخابات البرلمانية.

من أجل الإصلاح السياسي

في البلدان التي لا تعترف رسمياً بالنشاط الحزبي، واصلت التيارات السياسية نضالها من أجل الإصلاح.

ففي الكويت، صعدت التيارات السياسية القائمة ومؤسسات المجتمع المدني من مطالباتها بالإصلاحات السياسية. وتعتبر الصحف، التي تتمتع بحرية نسبية كبيرة، المنبر الأساسي للتعبير عن المطالب المدنية والسياسية، وقد قادت حملة ضد اقتراح حكومي بالتشديد في أحكام قانون الصحافة والمطبوعات، كما ارتفعت المطالبة بتعديل قانون التجمعات الذي يجرم دعوة مجموعة تزيد عن 20 شخصاً لبحث موضوع محدد. وتستمر مطالبات القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بإعطاء المرأة حقوقها السياسية من ترشيح وانتخاب، وبخفض سن التصويت إلى 18 سنة وإشراك العسكريين في الانتخابات، إضافة إلى معالجة وضع فئة البدون من غير محددى الجنسية والسماح لهم بالدراسة والعلاج والزواج والانتقال والسفر والعمل. ويعتبر البرلمان ساحة مهمة للتعبير عن المطالب الشعبية، خاصة فيما يتعلق بالرقابة على الحكومة، واستجواب المسؤولين الحكوميين.

وشهدت المملكة العربية السعودية بداية هذا العام حيوية غير مسبوقة في المبادرات المدنية، تميزت كذلك بتقبل نسبي لها من جانب الحكومة. وقد بدأ العام الماضي بندوة أقيمت في لندن من قبل قطاع من المعارضة الليبرالية طالبت بالإسراع بتطبيق إصلاحات سياسية وقانونية. وفي كانون الثاني/يناير 2003 أيضاً، وقع 104 من النشطين من مختلف المناطق والاتجاهات الفكرية والمذهبية على وثيقة موجهة لولي العهد بعنوان "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله". وتبع ذلك تقديم وثيقة "شركاء في الوطن" في نيسان/أبريل، وقع عليها 450 شخصاً (رجلاً وامرأة) من الشيعة، وتضمنت مطالبهم في الحريات الدينية والحقوق المدنية كمعالجة للتمييز ضدهم.

وفي حزيران/يونيو قدمت وثيقة "الوطن للجميع والجميع للوطن" من اتباع المذهب الإسماعيلي من أهالي نجران إلى ولي العهد مطالبة بالمساواة بين المواطنين ورفع التمييز عن الإسماعيليين. وأعقب ذلك تقديم عريضة "دفاعاً عن الوطن" في أيلول/

واصلت المؤسسات

النقابية العريقة

مثل نقابات

المهندسين والمحامين

والصحافيين دفاعها

عن الحريات

في سورية، صعدت

الجمعيات والمنظمات

من مطالبتها بإلغاء

حالة الطوارئ وإطلاق

الحريات

شهدت المملكة العربية

السعودية حيوية غير

مسبوقة في المبادرات

المدنية، تميزت كذلك

بتقبل نسبي لها من

جانب الحكومة

سبتمبر 2003. للتدديد بأعمال العنف والدعوة إلى الانفتاح السياسي كمنخرج للأزمة الحالية. وقد وقع عليها أكثر من مائة شخص معظمهم من الليبراليين وبعض الإسلاميين من مختلف مناطق المملكة.

وفي كانون الأول/ديسمبر، قدمت عريضة وقعتها 300 امرأة تطالب بإصلاح وضع المرأة وضمان مشاركتها الكاملة في الحياة العامة، وعريضة "الإصلاح الدستوري أولاً" التي وقع عليها 116 شخصية وطنية من الشيعة والسنة، ومعظمهم من الاتجاه الديني، وطالبت بالدعوة للملكية دستورية وإصلاحات سياسية أساسية منها الانتخابات ورقابة المال العام وإصلاح القضاء وضمان استقلاليته. وبعد جولة الحوار الوطني الثانية في مكة المكرمة، تم الإعلان عن بيان "جميعاً نحو الإصلاح" في كانون الثاني/يناير 2004، ووقع عليه نحو 900 شخص من مختلف مناطق المملكة، معظمهم من الاتجاه الليبرالي. والتقى ولي العهد مع عدد من مقدمي هذه الوثائق وتشاور معهم حول مطالبهم في الإصلاح. ولكن هذه التطورات تعرضت لانتكاسة بعد قيام السلطات باعتقال مجموعة من قيادات التيار الإصلاحية في نهاية آذار/مارس.

وفي ليبيا، ما زالت التحركات المدنية والسياسية المطالبة بالإصلاح تصدر من المعارضة في الخارج، حيث أنشئت في مطلع هذا العام 2004 منظمة حقوقية (منظمة الرقيب) في لندن التي تمثل أيضاً قاعدة لبعض النشرات التي تصدر على الانترنت وترصد التطورات الليبية.

من أجل السلام

في بعض الدول التي تواجه حروباً أهلية، مثل الصومال والسودان، تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً محورياً في دفع جهود السلام المستمرة حالياً في كينيا (منذ أكثر من عام في حالة الصومال، ومنذ أكثر من عشرة أعوام في حالة السودان) برعاية دولية وإقليمية. وشهدت هذه المجالات اختراقات مهمة. وسعت هذه المنظمات للمساهمة في هذه الجهود إما بعقد الندوات والحلقات الدراسية، أو بعقد لقاءات مع القيادات المعنية بهدف الضغط عليها، أو بالتعبير عبر الإعلام والتظاهر عن الرغبة في إنهاء حالة الحرب بأسرع ما يمكن. وإضافة إلى ذلك، فإن المنظمات الإغاثية قد بدأت في وضع خطط

للتعامل مع حالة ما بعد الحرب، خاصة لجهة إعادة البناء وتوطين النازحين والمهجريين وتقديم الخدمات العاجلة للمتضررين.

وفي فلسطين، تشط منظمات المجتمع المدني في مختلف المجالات، من مقاومة الاحتلال إلى الدفاع عن حقوق الإنسان، إلى المساهمة في عمليات الإغاثة والمساعدات الإنسانية والمطالبة بالإصلاح.

ولا يمكن أن نختم هذه الملاحظات دون الإشارة إلى الشبكات العديدة التي بدأت تنشأ لدعم نشاط المنظمات المدنية العربية في حقول مختلفة، ولربط بينها والاستفادة من مواردها المشتركة. ويشمل هذا تنظيم اللقاءات على مستوى الوطن العربي، كمؤتمر الإسكندرية الذي دعا إلى الإسراع في الإصلاح السياسي في جميع البلدان العربية. إضافة إلى ذلك، فإن شبكات الإنترنت والمؤسسات الإعلامية العربية من قنوات فضائية وصحف مهاجرة أصبحت تتيح مجالاً واسعاً للتواصل بين القوى السياسية والمدنية العربية، والتعريف بنشاطها وفتح المجال للمبادرات المشتركة بينها.

كل هذه التطورات تشير إلى حيوية كبيرة في مجالات الحياة المدنية على الساحة السياسية. وهي مجهودات تستحق تقديراً إضافياً لأنها تأتي في أوضاع تعتبر فيها أبسط هذه الأعمال، مثل تقديم الخدمات لضحايا الكوارث أو أسر المعتقلين السياسيين (أو حتى جمع النفايات)، مخاطرة غير مأمونة العواقب في ظل عداء نشط من قبل السلطات.

محاولات التغيير من الخارج، مشروع الشرق الأوسط الأوسع

قامت الإدارة الأمريكية بطرح مشروع للإصلاح في المنطقة تقدمت به لأعضاء مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى. وقد انطوى المشروع الذي أطلق عليه "مشروع الشرق الأوسط الكبير" على دعوة إلى إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط عبر الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما يكفل الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمنية ومصالح حلفائها. وتبنت المبادرة تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع معرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية.

وعقب تسريب وثيقة الاقتراح إلى صحيفة "الحياة" ونشر نصها (في 13 شباط/فبراير

نشأت شبكات

عديدة لدعم نشاط

المنظمات المدنية

العربية في حقول

مختلفة، ولربط

بينها والاستفادة من

مواردها المشتركة

أصبحت شبكات

الإنترنت والمؤسسات

الإعلامية العربية

من قنوات فضائية

وصحف مهاجرة

تتيح مجالاً واسعاً

للتواصل بين القوى

السياسية والمدنية

العربية، والتعريف

بنشاطها وفتح المجال

للمبادرات المشتركة

بينها

البيئة الإقليمية والدولية

كان لاستمرار

الاحتلال

الإسرائيلي للأراضي

الفلسطينية،

ولاحتلال الولايات

المتحدة للعراق،

ولتصاعد وتأثر

الإرهاب، آثار بالغة

السوء على التنمية

الإنسانية العربية

نجم عن ممارسات

الاحتلال في المنطقة

العربية، خاصة في

فلسطين، انتهاكات

جسيمة لحقوق

والحريات الإنسانية

الأساسية

كان لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ولاحتلال الولايات المتحدة للعراق، ولتصاعد وتأثر الإرهاب، آثار بالغة السوء على التنمية الإنسانية العربية.

يتعين التأكيد، مبدئياً، على أن الشريعة الدولية لحقوق الإنسان تدين الاحتلال الأجنبي باعتباره انتهاكاً جوهرياً لحرية الشعب.

وحيث تحتل الحرية محل الصدارة في مفهوم التنمية الإنسانية، فإن الاحتلال يفتال الحرية في منظور حرية الوطن وحرية الشعب في تقرير المصير. وهو من ثم لا يفسح المجال للتنمية الإنسانية في هذا المنظور المحوري. أضف إلى هذا أن ممارسات الاحتلال في المنطقة العربية، خاصة في فلسطين، قد نجم عنها انتهاكات جسيمة لحقوق والحريات الإنسانية الأساسية، ومن ثم أهدرت فرص التنمية الإنسانية.

فقد زادت ممارسات قوى الاحتلال من حرمان العرب في المناطق المحتلة، خاصة في فلسطين، من القدرات البشرية الأساس، ومن التوظيف الكفء للقدرات البشرية، مما أسفر عن تدني مستوى الرفاه الإنساني في هذه المناطق. وفي خارج المناطق المحتلة، تضررت فرص التنمية الإنسانية بسبب إهدار فرص الأمن والسلام في المنطقة بأكملها.

كما أضرت ممارسات الاحتلال بالنضال من أجل الحرية والحكم الصالح حيث أتاحت لأنظمة الحكم العربية استمرار التذرع بالخطر الداهم الآتي من الخارج لتعطيل الإصلاح الديمقراطي أو تأجيله. ومن ناحية أخرى، فإن ممارسات الاحتلال تُخرج قوى الإصلاح العربية ذاتها، حيث تملي أولوية لمقاومة الاحتلال على جدول الأعمال الوطني، مضيقاً من حيز العمل الإصلاحي الديمقراطي. كما أنها تفسح المجال لظهور

تعرض المشروع لانتقادات حادة في الأوساط العربية لإغفاله دور الاحتلال الإسرائيلي في تقويض الحرية والتنمية في الوطن العربي، ولأنه صمم من دون أي استشارة للمنطقة في صياغته، ولم يرتب للعرب، من ثم، أي دور جوهري في تحديد مساره مستقبلاً.

وبعد أن صدرت تحفظات على الصياغة الأولى من أطراف عربية ومن دول أوروبية، قامت الولايات المتحدة بعقد مشاورات موسعة مع حلفائها الأوروبيين ومع بعض القيادات العربية. فكانت النتيجة طرح مشروع معدل أطلق عليه اسم "مشروع الشرق الأوسط الأوسع"، وُضعت له أهدافاً أكثر تواضعاً. وتم إقراره في مجموعة الدول الثماني في حزيران/ يونيو 2004. وقد استجاب المشروع الجديد للمطالب العربية بالاعتراف بضرورة الاجتهاد في حل الصراع العربي الإسرائيلي وإعادة الأمن والسلام للعراق، على ألا تكون هذه الصراعات عائقاً في سبيل الإصلاح.

ويشكل "منتدى المستقبل"1، وهو منبر تشاوري مع الدول الراغبة تعقد فيه لقاءات بين الوزراء من الجانبين، حجر الزاوية في هذا المشروع، مع قيام منابر موازية لرجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني. ويتم في هذا المنبر التشاور حول الإصلاحات السياسية (التقدم باتجاه الديمقراطية وحكم القانون واحترام الحريات وحقوق الإنسان) والإصلاحات الاجتماعية والثقافية (إصلاح وتطوير التعليم واحترام حقوق المرأة وحرية التعبير) وإصلاحات اقتصادية (تشجيع التجارة والاستثمار وتوسيع الفرص وتوفير الموارد المالية ومحاربة الفساد).

ومع اعتراف المبادرة بأن الإصلاح يجب أن ينبع من داخل المجتمعات العربية وأن يستجيب لمطامح الشعوب، فإن هناك تساؤلات حول جدوى مقترحاتها خاصة بعد أن تم تخفيض سقف طموحاتها، وأدمجت في مشاريع قائمة أصلاً لم تحقق حتى الآن نتائج ملموسة.

غير أن مبادرات الإصلاح النابعة من داخل الوطن العربي والقادمة من الخارج، قامت في مناخ إقليمي وعالمي معوق. وعلى وجه الخصوص، وكما يبين الجزء التالي، ينعكس هذا المناخ، سلبياً، على التنمية الإنسانية العربية.

الإطار 2

أهمية القضية الفلسطينية في نظر جمهور العرب

وفي أربعة منها (الأردن، ومصر، والمغرب، والسعودية) اعتبرت من بين أهم أربع قضايا، واحتلت المركز الأول في اثنتين (المغرب والسعودية).

في دراسة ميدانية عن قيم ومعتقدات العرب واهتماماتهم، تنتهي الدراسة إلى أن الاهتمام المولى للقضية الفلسطينية، باعتبارها من أهم القضايا العربية، في سبعة بلدان عربية تراوح بين 69% و97%.

المصدر: زغبى، بالإنجليزية، 2002، 34.

قوى متطرفة لا تتورع عن الجروح للعنف، تقوى بمقاومتها للاحتلال بأساليبه ذاتها، ولكنها تضيّق في الوقت نفسه من فرصة الحرية في المجال العام، وتضعف من مبادرات الإصلاح الوليدة.

الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين يخنق الحرية ويعوق التنمية الإنسانية

لا شك في أن النزاع المستمر حول الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ أمد طويل قد أفرز خسائر بشرية واقتصادية ضخمة لجانبى النزاع، وإن تفاوتت الوقع النسبي بين الطرفين. وحيث أن هذا التقرير يُعنى بالمنطقة العربية، فإن التركيز هنا يدور حول أثر الاحتلال على التنمية الإنسانية العربية.

وقد أدانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (الدورة الستون، آذار/مارس 2004، ملحق 2) احتلال إسرائيل لفلسطين باعتباره عدواناً وجريمة ضد الإنسانية، وانتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان.

وخلال فترة التحليل، يمكن رصد الآثار الأربعة العريضة التالية لممارسات الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين:

انتهاك الحق في الحياة

في عام 2003، والنصف الأول من عام 2004، صعّدت القوات الإسرائيلية من إغاراتها على مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة، واجتياحها لها وإعادة احتلال بعضها، مخلفة دماراً وخسائر جسيمة في الأرواح، علاوة على الخسائر المادية. وبين شهري أيار/مايو 2003 وحزيران/يونيو 2004، أسفرت عمليات الاجتياح المتتالية عن مقتل 768 فلسطينياً وإصابة 4064 آخرين (موقع هيئة الهلال الأحمر الفلسطيني على الإنترنت www.palestinercs.org أيلول/سبتمبر 2004). وبلغت نسبة القتلى من الأطفال تحت سن 18، 22,7% خلال تلك الفترة (موقع "بتسيلم"، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة على الإنترنت، www.btselem.org، أيلول/سبتمبر 2004). وقتل في الفترة الزمنية

نفسها 189 إسرائيلياً، 8,9% منهم من الأطفال، لقيت نسبة كبيرة منهم مصرعها في عمليات فجر فيها فلسطينيون أنفسهم في تجمعات سكانية داخل إسرائيل. ومن المؤكد أن إزهاق أرواح المدنيين الأبرياء أمر مرفوض يثير بالغ الأسف.

ولقيت ممارسات جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين في غزة، خاصة في رفح، إدانة عالمية واسعة. وقد أدان مجلس الأمن (أيار/مايو 2004) هذه العمليات الإسرائيلية بموافقة 14 صوتاً من 15 وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت. وتواترت احتجاجات قوية على ممارسات الاحتلال من داخل إسرائيل²، حتى من أفراد قوات الجيش، وصلت حد عزوفهم عن الخدمة في الأراضي المحتلة، وحتى عن ارتداء أوسمتهم.

وصعدت إسرائيل من عمليات الاغتيال التي أدت إلى مقتل 328 فلسطينياً خلال الفترة بين أيلول/سبتمبر 2000 إلى أيلول/سبتمبر 2003. واستهدفت القادة الفلسطينيين، فقامت باغتيال الدكتور عبد العزيز الرنتيسي (17 إبريل/ نيسان 2004)، بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين، الزعيم الروحي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" (21 آذار/مارس 2004). وفيما استعملت الإدارة الأمريكية حق النقض (الفيتو) لمنع مجلس الأمن الدولي من إصدار قرار بإدانة إسرائيل على اغتيال الشيخ أحمد ياسين، توالت إدانات عالمية لحادثة الاغتيال. بل إن الاغتيال أدين بقوة من داخل المجتمع الإسرائيلي ذاته.

انتهاك الحقوق والحريات العامة والشخصية

صعدت إسرائيل من هذه الانتهاكات خلال العام الماضي؛ وتجلت ذلك في أعمال العقاب الجماعي التي اتخذت أشكالاً عديدة، منها الاعتقالات التعسفية والحبس والإغلاقات المتكررة للأراضي الفلسطينية. وتشير بيانات وزارة المحتجزين والسجناء الفلسطينية (8 تموز/يوليو 2004) إلى أن 7400 فلسطينياً كانوا رهن الحبس في السجون والمعسكرات الإسرائيلية في نهاية حزيران/يونيو 2004، بينهم 470 طفلاً، قضى 206 منهم عيد ميلاده الثامن عشر في السجن (المركز الصحفي الدولي، بالإنجليزية، تموز/يوليو 2004).

أدانت لجنة حقوق

الإنسان التابعة

للأمم المتحدة

احتلال إسرائيل

لفلسطين باعتباره

عدواناً وجريمة ضد

الإنسانية، وانتهاكاً

صارخاً لحقوق

الإنسان

صعدت إسرائيل

من انتهاكها لحق

الفلسطينيين في

الحياة من خلال

عمليات القتل

والإغتيال، وزادت

نسبة القتلى من

الأطفال على 22%

2 على سبيل المثال، رئيس الكنيست السابق والعضو الحالي بالكنيست عن حزب العمل: أفراهام بورج: "مجتمع إسرائيل الغاشل بنهار، نهاية الصهيونية" جريدة "هيرالد تريبيون"، واشنطن، أيلول/سبتمبر 2003. والمخرجة السينمائية "كيرون يدايا" ... "أنا من إسرائيل ونحن مسؤولون عن استعباد ثلاثة ملايين فلسطيني... أرجوكم، هناك كثيرون في إسرائيل يقاومون هذا الاحتلال، ساعدوهم، ساعدوا الفلسطينيين." في مناسبة حصولها على جائزة "الكاميرا الذهبية" في مهرجان "كان" 2004 (وكالة الصحافة الفرنسية، أول حزيران/يونيو 2004).

الإطار 3

الخسائر المستترة

شهادة "بيتر هانسن"، المفوض العام، وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين "إن حظ الفلسطينيين العاثر يجعل من فقد منازلهم تحت طنين "البولدوزرات" العسكرية أو وقع المتفجرات القوية، حدثا للفزع. المصدر: جريدة إنترناشيونال هيرالد تريبيون، 23 حزيران/يونيو 2003.

الإطار 4

رئيس البنك الدولي، عار تقويض المنازل

"إن العمليات العسكرية الإسرائيلية المؤدية إلى هدم آلاف المنازل في رفح هي عمليات رعناء، تترك عشرات الآلاف من البشر في المصدر: دافيد لوبكين في صحيفة "معاريف"، 17 أيار/مايو 2004.

في الوقت نفسه، استمرت نقاط التفتيش وحظر التجوال في الحد من قدرة الفلسطينيين على التحرك ونقل السلع والحصول على الخدمات. وفي مطلع عام 2004، قدر عدد نقاط التفتيش بنحو 734 نقطة تمزق الأراضي الفلسطينية إلى "معازل"، مما تسبب في وضع إنساني حرج، وأثر سلباً على تمتع المدنيين الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

واستمرت إسرائيل كذلك في سياسة هدم المنازل، وتخريب الممتلكات، وتجريف الأراضي³. فقد تم تدمير أو تخريب أكثر من 12000 منزل في الضفة الغربية منذ عام 2000. وتسببت أعمال تدمير المنازل من قبل إسرائيل خلال الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر 2000 وحتى أيلول/سبتمبر 2004 في تشريد 24000 فلسطيني في قطاع غزة وجعلهم دون مأوى. فخلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2004 قامت القوات الإسرائيلية بتدمير ما معدله 120 مبنى سكنيا في كل شهر، أي ما يعادل 4 مبان سكنية في اليوم الواحد (مكتب تسيق العلاقات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - قائمة حقائق المعلومات الإنسانية، كانون الثاني/يناير 2005. www.humanitarianinfo.org/opt/OCHA). وفي شهر أيار/مايو وحده، تم تشريد قرابة أربعة آلاف فلسطيني في "رفح" نتيجة لتدمير منازلهم بواسطة جيش إسرائيل بحجة البحث عن أنفاق لتهرب السلاح.

تكبيد الفلسطينيين خسائر اجتماعية واقتصادية فادحة

تدهورت التغذية والأوضاع الصحية في الأراضي الفلسطينية منذ أيلول/سبتمبر 2000. وارتفع عدد الأطفال في الأعمار 6-59 شهرا الذين يعانون من فقر الدم، إلى 37,9%. (اليونيسيف. الأراضي الفلسطينية المحتلة في لمحة www.unicef.org/infobycountry).

وكانت النساء الفلسطينيات هن الأكثر تضررا، حيث تعاني نسبة 48% من النساء في العمر 15-49 سنة من مرض فقر الدم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير الأهداف التنموية للألفية - فلسطين، 2002). كما كان هنالك انخفاض في

الرعاية الصحية بعد الولادة، وانخفضت معدلات الولادة داخل المستشفيات إلى نسبة 67% بشكل عام، (المرجع نفسه). هذا مع العلم بأنه قد سجلت 46 حالة ولادة عند نقاط التفتيش التي منعت نساء في حالة الوضع من الوصول إلى المستشفيات، مات أكثر من نصف المواليد (27 منهم) فيها (المرجع نفسه).

وقد لاحظت منظمة "اليونيسيف" مع بداية الفصل الدراسي 2003/2002 أن أكثر من 226000 طفل و9300 مدرس لن يتمكنوا من الوصول إلى فصولهم المعتادة، وأن 580 مدرسة قد أغلقت بسبب حظر التجوال الإسرائيلي ونقاط التفتيش وتحديد الإقامة.

(اليونيسيف. الأراضي الفلسطينية المحتلة في لمحة www.unicef.org/infobycountry).

وتدهور الاقتصاد الفلسطيني مما أدى إلى زيادة ملموسة في نسب الفقر والبطالة، فأضحى 58,1% من السكان يعانون من الفقر، وقدرت نسبة البطالة بنحو 28,6% (مكتب تسيق العلاقات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - قائمة حقائق المعلومات الإنسانية، كانون الثاني/يناير 2005. www.humanitarianinfo.org/opt/OCHA). ولم تتمكن السلطة الوطنية الفلسطينية من الوفاء باحتياجات الفلسطينيين بسبب تباطؤها في القيام بالإصلاحات المؤسسية من جهة، وتجريدها من إمكانيات الحكم السليم من جهة أخرى.

وفي شهر أيار/مايو

وحده، تم تشريد

قرابة أربعة آلاف

فلسطيني في "رفح"

نتيجة لتدمير

منازلهم بواسطة

جيش إسرائيل

أعاقت نقاط

التفتيش الإسرائيلية

وصول النساء إلى

المستشفيات، وسجلت

46 حالة ولادة عند

تلك النقاط مات

نصف المواليد فيها

3 أعلنت منظمة العفو الدولية أن التدمير المتعمد، والمتكرر للمنازل والأماكن المدنية انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، خاصة المواد 33 و53 من إتفاقية جنيف الرابعة، ويشكل "جريمة حرب" (منظمة العفو الدولية، بيان صحفي، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2003).

جدار الفصل يقوض أسس التنمية الإنسانية

من إسرائيل على حساب فلسطين. وقد لاحقت الإدانة إنشاء الجدار على صعيد العالم كله، انتهاء بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2003 بتأييد 144 دولة، وتصريح الأمين العام للأمم المتحدة (28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003)، باعتبار أن تصرف إسرائيل يمثل خرقاً للقانون الدولي.

غير أن الحكم الاستشاري الحاسم، الذي أصدرته محكمة العدل الدولية (لاهاي) في 9 تموز/ يوليو 2004، استجابة لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة يتضمن التفسير الأولي بالثقة للتبعات القانونية للجدار.

وقد انتهت المحكمة، بتأييد 14 صوتاً ومعارضة واحد، إلى أن إنشاء الجدار مناقض للقانون الدولي، وأن على إسرائيل هدم ما أنشئ منه في الأراضي المحتلة والتعويض عن جميع الأضرار الناجمة عن إنشائه.

وبعدها (20 تموز/ يوليو 2004) أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة (165 ضد 6 وامتناع 15) رأي المحكمة، غير أن إسرائيل أعلنت أنها ستمضي قدماً في إنشاء الجدار.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الأول من الجدار قد أقيم بالفعل. وسيعني اكتمال المراحل الثلاث المخطط لها من الجدار فقدان أكثر من 43,5% (الأثار القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، (طلب فتوى) بيان خطي مقدم من فلسطين 30 كانون الثاني/يناير 2004، 88-89) من مساحة الضفة الغربية إلى الجانب الإسرائيلي من الجدار، واستمرار عزل وتمزيق باقي الأراضي الفلسطينية. وسيقسم الجدار عند اكتماله الضفة الغربية إلى "كانتونات" ضمن ثلاثة معازل رئيسية يشتمل بعضها على عدد من الجيوب المسيجة تستعصي الحياة فيها. ويخترق الجدار أيضاً المرافق الدينية ويسد طرق الحجيج، مما يعوق حق الناس في ممارسة حق الاعتقاد.

أفاق المستقبل

من منظور التنمية الإنسانية، فإن إمكان قيام سلام إنساني دائم يتمثل آخر الأمر في انقضاء الاحتلال، ونهوض أساس متين لاستعادة الفلسطينيين حقوقهم وفق الشرعية الدولية، وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير.

استمرت إسرائيل في إنشاء جدار الفصل الذي لا يحترم الحدود بين المناطق المحتلة وإسرائيل بل يمتد بطول ضعف الحدود بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، مقتطعا كثيرا من الأراضي الفلسطينية، مما يشكل توسعا متعمدا

الإطار 5

محكمة العدل الدولية: الجدار ينتهك القانون الدولي

إن إنشاء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس وما حولها، وما يرتبط به من ترتيبات، تناقض القانون الدولي، ومن ثم فإنه

- على إسرائيل أن "توقف أعمال إنشاء الجدار"
- على إسرائيل الالتزام "بهدم ما أنشئ هناك" و "إلغاء أو تعطيل جميع الأفعال القانونية والإجرائية ذات الصلة"
- على إسرائيل أيضا الالتزام "بالتعويض عن جميع الأضرار الناجمة عن إنشاء الجدار... بحيث يمكن لأقصى قدر ممكن، القضاء على جميع تبعات الفعل غير القانوني"

وفي تقديم رأيا حول إنشاء الجدار، بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة (10/ES-14) صرفت المحكمة النظر، ضمن أشياء أخرى، عن إدعاء إسرائيل، بمقتضى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، بأن الجدار لازم للدفاع عن النفس، مقررة أنه "غير ذي موضوع في الحالة الراهنة". وفيما يتصل بتطبيق القانون الدولي

المصدر: موقع المحكمة العدل الدولية على الإنترنت، 11 تموز/ يوليو 2004.

الإطار 6

قيود إسرائيلية تضيق على الكنائس في الأرض المقدسة

تواجه الكنائس المسيحية في الأراضي المقدسة أزمة غير مسبوقه يرى البعض أنها تهدد مستقبلها، بما في ذلك قدرتها على صيانة المواقع المقدسة والمؤسسات الخيرية لتدريب القساوسة.

لم تجدد السلطات الإسرائيلية التأشيرات وتصاريحات الإقامة لمئات من العاملين الدينيين. وبدأت ترسل مطالبات ضريبية للجماعات الخيرية التي تمتعت طويلا بالإعفاء من الضرائب في بعض الحالات منذ زمن الإمبراطورية العثمانية. ومن ناحية أخرى، يقتطع جدار الفصل في القدس أراضي من مؤسسات دينية، ويسد طرق الحجيج.

"تدل جميع المؤشرات على أن الكنيسة تُخنق ببطء، ولكن بصورة مؤكدة". مسؤول في البطريركية اللاتينية

المصدر: جريدة "كريستيان ساينس مونيتور"، 4 أيار/مايو 2004.

تداعيات احتلال العراق على التنمية الإنسانية

نتيجة لغزو العراق واحتلاله، خرج الشعب العراقي من تحت وطأة حكم استبدادي انتهك جميع حقوقه الأساسية وحرياته، ليقع تحت سلطة احتلال أجنبي زاد من معاناته الإنسانية كما نبين أدناه.

غياب الأمن وانتهاك الحق في الحياة

في ظل الاحتلال، تدهور أمن المواطن العراقي واستبيحت حياته مجدداً. فلم تتوقف عمليات قتل المدنيين العراقيين بعد إعلان انتهاء العمليات العسكرية الكبرى في شهر أيار/مايو 2003. وقد قدرت منظمة العفو الدولية أعداد القتلى بأكثر من عشرة آلاف شخص⁴ منذ بدء العمليات العسكرية وحتى آذار 2004 (منظمة العفو الدولية، 18 آذار/مارس 2004). وسقط العدد الأكبر من القتلى خلال عمليات الدهم والاعتقال، أو إطلاق النار على المظاهرات الاحتجاجية أو على حواجز الطرق، ناهيك عن قصف المناطق السكنية.

وبسبب فشل سلطات الاحتلال في تنفيذ التزامها كسلطة احتلال، وفق اتفاقيات جنيف، في توفير الأمن للمواطنين، شهد العراق انفلاتاً أمنياً غير مسبوق. وانتشرت أعمال القتل والإرهاب في معظم أرجائه. وشملت هذه الأعمال الإرهابية سلسلة التفجيرات التي وقعت أثناء الاحتفال بيوم عاشوراء، وعدداً من الكنائس في مختلف أنحاء العراق، مما يشي بأن الهدف منها كان إثارة الفتنة الطائفية. وطالت الاعتداءات المرجعيات الدينية وأئمة المساجد. كما شملت عدداً من علماء الذرة والرموز العلمية البارزة، وأساتذة الجامعات والقضاة والأطباء والمبدعين في مجالات الأدب والفنون (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2004). وبيّن مسح ميداني قامت به مؤسسة بريطانية أن قرابة ثلاثة أرباع العراقيين في وسط العراق وجنوبه لا يشعرون بالأمان (أكسفورد الدولية للبحوث، بالإنجليزية، 2004).

ولم تتج المنظمات الدولية من العمليات الإرهابية؛ حيث أسفر تفجير مقر الأمم المتحدة

في بغداد في 19 آب/أغسطس 2003 عن مقتل 22 شخصاً من بينهم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة "سيرجيو فييرا دي ميلو"، كما تم تفجير مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بغداد بتاريخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2003. وشملت عمليات الإرهاب ذبح عدد من المدنيين العرب والأجانب.

الحق في الحرية

تعرض الآلاف من العراقيين للاعتقال منذ بداية الاحتلال. وقد نشرت هيئة الإذاعة البريطانية، في إبريل 2004، نقلاً عن سلطات المملكة المتحدة، أن القوات الأمريكية والبريطانية كانت تحتجز أكثر من 5300 سجين عراقي. وكانت نسبة كبيرة من المعتقلين من المدنيين الذين يعتقلون أثناء عمليات التفتيش والمداهمة. وعادة لم يكن يتم إعلام هؤلاء بالتهمة الموجهة إليهم، ولم توجد مرجعية قانونية للاعتقال. وقد كشف تقرير للجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، استناداً إلى مسؤولين في أجهزة استخبارات التحالف، أن سبعين إلى تسعين بالمائة من المعتقلين كانوا قد أوقفوا خطأ خلال عمليات الدهم الليلية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالإنجليزية، شباط/فبراير 2004).

كما تعرض أمن العراقيين وحريةهم للانتهاك نتيجة إشاعة الفوضى والانفلات الأمني. فقد شاعت عمليات الخطف والاختفاء، بعضها بقصد طلب الفدية وبعضها في إطار أعمال تأرية وأخطرها بهدف سياسي استهدف العلماء والمفكرين بقصد قتلهم أو إبعادهم (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2004).

وكانت النساء هن الأكثر معاناة، حيث تعرضن منذ الاحتلال للخطف والاعتصاب من قبل عصابات محترفة، مما أدى إلى حالة من الهلع بتن معها يتفادين الخروج من المنازل، ويات الأهل يترددون في إرسال بناتهم إلى المدارس (المصدر نفسه). كما تعرضت سجينات للاغتصاب من قبل جنود الاحتلال في بعض الحالات (تقرير تاجوبا، 2004).

من ناحية أخرى، لم يمنع هذا الوضع من انتعاش المجتمع المدني، فأنشئت المؤسسات المدنية

بسبب فشل سلطات

الاحتلال في تنفيذ

التزامها كسلطة

احتلال، وفق اتفاقيات

جنيف، في توفير

الأمن للمواطنين،

شهد العراق انفلاتاً

أمنياً غير مسبوق

كانت النساء هن

الأكثر معاناة،

حيث تعرضن منذ

الاحتلال للخطف

والاعتصاب من قبل

عصابات محترفة.

كما تعرضت سجينات

للاغتصاب من قبل

جنود الاحتلال في

بعض الحالات

4 في تقديرات حديثة لأعداد القتلى العراقيين منذ غزو عام 2003، صدر بعد الإنهاء من كتابة هذا القسم دراسة علمية استندت نتائجها إلى مسح عنقودي بالعينة شمل محافظات العراق وجرى فيه مقارنة أعداد وأسباب وظروف الوفيات قبل وبعد الغزو (14.6 شهر قبل الغزو و17.8 شهر بعده) وتوصل المسح إلى أن أعداد الوفيات المرتبطة بالغزو والعنف المسبب للاحتلال تصل إلى حوالي 100.000 قتيل عراقي (روبرتس، لانست/ المجلد 364، 1857-1864، تشرين الثاني/نوفمبر 2004).

تمثل نمطاً مستقراً منذ أمد. وأكد على ذلك الاستخلاص تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي وثق انتهاكات مماثلة وبين أن اللجنة نقلت "قلقها إلى قوى الاحتلال منذ بداية النزاع بانتظام... ولكن ادعاءات إساءة المعاملة استمرت، مما يشير إلى أن إساءة معاملة المحتجزين تتعدى الحالات الاستثنائية، ويمكن اعتبارها سلوكاً مسموحاً به من قوى الاحتلال" (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، شباط/فبراير 2004).

وقد أدى الكشف عن جرائم التعذيب في السجون العراقية إلى إدانات واسعة على صعيد المجتمع الدولي وداخل الولايات المتحدة ذاتها. وعلت الأصوات في الصحافة الأمريكية مطالبة بمحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم. وفتح الكونغرس الأمريكي سلسلة تحقيقات حول الموضوع. وتجدر الإشارة إلى أن وسائل إعلام أمريكية كانت أول من نشر صور الانتهاكات في سجن أبو غريب.

إهدار بنيان الدولة العراقية

كان تفكيك بنيان الدولة العراقية، التي تعدى عمرها الثمانين عاماً، والتي تسبق نظام البعث وتتجاوزها، أحد السلبات الكبرى التي صاحبت الاحتلال.

وكانت الإشارات الأولى لهذا التفكيك عندما تغاضت قوات الاحتلال عن نهب وتدمير الإدارات الحكومية (باستثناءات كان أهمها وزارة النفط) وحل الجيش العراقي. وصاحب هدم البنى التحتية والمستلزمات المادية ووثائق الوزارات خلل في الهياكل الوظيفية نتيجة الوضع المبهم الذي نجم عن عمليات "اجتثاث البعث".

وبعد إهدار كيان الدولة العراقية، لم تنجح سلطات الاحتلال في بناء كيان جديد بديل. وعلى الرغم من تقارير الإنجاز البراقة التي تصدرها قوات الاحتلال والإدارة الأمريكية، فإن الأداء الفعلي ظل متواضعاً. فلم تصل قوات الاحتلال ببعض الخدمات (مثلاً الكهرباء والماء والهاتف) إلى مستويات ما قبل الحرب. وقد بين تقرير أمريكي أن سلطات الاحتلال لم تنفق على إعادة إعمار العراق حتى نهاية تشرين أول/أكتوبر 2004 سوى 1,3 مليار دولار من أصل 18,4 مليار دولار تم تخصيصها من قبل الكونغرس الأمريكي

والأحزاب بحيث وصل عددها إلى أكثر من 200 حزباً تمثل اتجاهات سياسية مختلفة. كما ارتفع عدد الصحف فوصل في نهاية 2003 إلى 38. ورغم اتساع مساحة الحرية لوسائل الإعلام، لم تتوقف محاولات قمع وجهات النظر المناهضة للاحتلال. وتشمل الأمثلة على هذا قرار مجلس الحكم الانتقالي بتعطيل نشاط قناتي "العربية" و"الجزيرة" في العراق، وقرار الحاكم الأمريكي بإغلاق صحيفة "الحوزة" العائدة للزعيم الشيعي مقتدى الصدر⁵.

إساءة معاملة الأسرى والمعتقلين

في نهايات نيسان/إبريل 2004 نشرت وسائل الإعلام صوراً توثق المعاملة اللاإنسانية والأخلاقية لسجناء عراقيين، كثير منهم مدنيون وغير متهمين قانوناً، في سجن "أبو غريب" الذي يشرف عليه الجيش الأمريكي. وتلتها أخبار انتهاكات أخرى على أيدي الجيش البريطاني، والتي تشكل انتهاكاً واضحاً لاتفاقيات جنيف. ورغم استنكارها للانتهاكات، زعمت قيادات التحالف الأمريكي-البريطاني، في البداية، أن ما حدث ليس إلا حالات فردية سيتم التحقيق مع مرتكبيها وعقابهم إن ثبتت التهمة، وليس نتيجة لسياسة متعمدة أو مشكلة متأصلة. غير أن "منظمة العفو الدولية" (30 نيسان/إبريل 2004)، أوضحت أن التعذيب وأشكال إساءة المعاملة الأخرى ليست مجرد حوادث فردية، وأنها تلقت شكاوى عديدة عن سوء معاملة قوات التحالف للمعتقلين العراقيين، ودعت إلى التحقيق في هذه الاتهامات من قبل جهة محايدة ومستقلة. وتؤكد الوضع ذاته من تسرب تقرير أعده جنرال أمريكي منذ شباط/فبراير 2004 ("تقرير" أنتونيو تاجوبا" مجلة "النيويوركر"، 4 نيسان/إبريل 2004) يؤكد أن مثل هذه الانتهاكات

لم تنفق سلطات

الإحتلال على إعادة

إعمار العراق حتى

نهاية تشرين أول/

أكتوبر 2004 سوى 1,3

مليار دولار من أصل

18,4 مليار دولار تم

تخصيصها من قبل

الكونغرس الأمريكي

لهذا الغرض، أي أقل

من 7%

الإطار 7

نتيجة تحقيق "تاجوبا"

"خلال الفترة آب/أغسطس 2003 - شباط/فبراير 2004، ارتكب عدد من جنود الجيش الأمريكي سقطات صادمة وانتهاكات فاضحة للقانون الدولي في "أبو غريب" ومعسكر "بوكا" في العراق. المصدر: تقرير الجنرال تاجوبا، ص 50.

5 رفع الحظر عن قناة العربية، كما سمحت الحكومة المؤقتة لصحيفة الحوزة بالعودة للصدور لاحقاً.

لهذا الغرض، أي أقل من 7% (مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية نقلاً عن تقارير وزارة الدفاع الأمريكية).

آفاق المستقبل

عُينت في منتصف العام 2004، بمعونة المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، حكومة مؤقتة غير منتخبة استعداداً لإجراء الانتخابات وصياغة دستور دائم. ونص ملحق قانون إدارة الدولة العراقية على أن تمتع هذه الحكومة المؤقتة عن القيام بأي أعمال تؤثر على مصير العراق عقب الفترة المؤقتة المحددة. وسُلمت السلطة إلى الحكومة المؤقتة رسمياً في 28 حزيران/يونيو 2004.

ورغم هذا التطور، لا يزال مستقبل العراق محفوفاً بالمخاطر. وفي منظور التنمية الإنسانية، ومن زاوية الحرية والحكم الصالح، سيصعب تجاوز هذه المخاطر، في ضوء الأحداث الجسام التي حلت بالعراق والخسائر الفادحة التي تكبدها من جراء غزوه واحتلاله، إلا إذا استقرت السيادة قلعاً للشعب العراقي وفق نسق حكم صالح وأن يبقى العراق موحداً على أساس متين من المواطنة والحرية.

تفاقم الإرهاب على الأراضي العربية وغيرها

تعرضت بلدان عربية لأحداث "إرهابية" ضخمة يأتي على رأسها أحداث التفجيرات والهجمات الإرهابية في السعودية والمغرب، وفي العراق. وطالت أيضاً دول جوار مهمة مثل تركيا، التي أعلن رئيس وزرائها (أيار/مايو 2004) عن مواقف قوية في نصرة الحقوق العربية وإدانة منتهكيها، ومثل إسبانيا التي يمكن أن تلعب دوراً مهماً كجسر طبيعي بين العرب وأوروبا.

ولا خلاف في أن مثل هذه الأحداث جرائم نكراء، تمثل انتهاكات صارخة وغير مميزة للحقوق الإنسانية لمن يوقعهم الحظ العاثر في سبيلها، بما في ذلك الحقوق الأساسية في الحياة والصحة الجسدية والنفسية. ويزيد من جرم مرتكبي هذه الجرائم أن تهاطل أطفالاً ونساءً وشيوخاً لا ذنب لهم في أي كتاب إنساني رشيد أو تعاليم سماوية.

وبالإضافة للتكلفة الإنسانية المروعة، فهذه الأحداث، لا ريب، انعكاسات بالغة السوء على الرفاه الإنساني والنشاط الاقتصادي، بخاصة في البلدان العربية التي تعتمد على السياحة والاستثمار الخارجي، وعلى الاستقرار السياسي الداخلي وفي دول الجوار، بل في العالم كله.

مواجهة النواقص الثلاثة: تقدم يخالطه تراجع

أقدمت البلدان العربية خلال فترة التحليل على خطوات للتغلب على النواقص الثلاثة الأساسية التي انتهى إليها تقرير "التنمية الإنسانية العربية"، في اكتساب المعرفة وفي الحرية والحكم الصالح وفي تمكين النساء. إلا أن التقدم نحو هذه الغاية كان متفاوتاً، وعانى مجال الحرية، على وجه الخصوص، من نكسات.

اكتساب المعرفة

شهدت الفترة محل الدراسة عدة تطورات إيجابية في ميدان التعليم كان أهمها تنامي الاهتمام بنوعية التعليم في مختلف مستوياته.

ففي تطور غير مسبوق، شاركت تسع دول عربية في الدراسة الدولية لتقييم التحصيل

الإطار 8

مشروع تقييم تدريس الرياضيات والعلوم في الوطن العربي

ولقد بلغ متوسط الأداء العربي للطلبة المشاركين بالصف الثامن في الرياضيات 392، مقابل 467 للمتوسط الدولي، في حين كان متوسط الأداء العربي في العلوم 416، مقابل 474 للمتوسط الدولي. ويذكر أن لبنان حقق المركز الأول عربياً في مبحث الرياضيات بمعدل نقاط 433، وهذا دون المتوسط الدولي في هذا المبحث، في حين حقق الأردن المركز الأول عربياً في مبحث العلوم بمعدل نقاط 475، وهذا أعلى من المتوسط الدولي بنقطة واحدة فقط.

وتشير هذه النتائج إلى الحاجة إلى جهود تطويرية حقيقية في الدول العربية للإرتقاء والنهوض بمستويات تحصيل طلبتها في العلوم والرياضيات، أدواتي التطور والتقدم في العصر الحديث.

في سياق مراقبة جودة التعليم وتحسين مخرجاته شاركت تسع دول عربية هي الأردن والبحرين وتونس وسورية وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب واليمن في دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات و العلوم⁶ حيث قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم مشاركة كل من سورية وفلسطين ولبنان ومصر واليمن بالإضافة إلى تنسيق العمل بين جميع الدول العربية المشاركة.

وتعد هذه الدراسة أكبر دراسة مقارنة تعويمية دولية هدفت إلى قياس تحصيل الطلبة في الرياضيات والعلوم في الصفين الرابع والثامن، كما جمعت بيانات غزيرة متصلة بمتغيرات الطالب والمعلم والمدرسة ذات العلاقة بالتحصيل في المبحثين المذكورين، وشارك فيها قرابة 50 دولة.

الإقليمي للدول العربية. كما توسع المكتب الإقليمي للبلدان العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في برنامجه لتقييم جودة التعليم العالي في البلدان العربية، ليشمل تقييم مبحثين جديدين هما القانون والتربية. وفي مصر، عكفت وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع منظمة "اليونسيف" وجمعيات أهلية، بمشاركة واسعة من مجتمع المعلمين، وبالاعتماد

التعليمي في العلوم والرياضيات في مرحلة التعليم الأساسي (إطار8). ويدعم المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركة خمس منها. وانطلاقاً من محوريات الجودة في عملية الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي، اتخذ اتحاد الجامعات العربية قراراً بإنشاء مؤسسة مستقلة لتقييم نوعية التعليم العالي، بالتعاون مع المكتب

الإطار 9

تقييم برامج إدارة الأعمال في الجامعات العربية

المراجعة الداخلية والخارجية لأسئلة الاختبارات من لجان داخلية أو أساتذة من الخارج للتأكد من مواضعها للمستوى والأهداف المقصودة للتعلم. وتطبق الاستنتاجات المختلفة على الجامعات بدرجات متفاوتة. فهناك قلة من الجامعات بلغت مرحلة جيدة من التطور، ومجموعة أكبر تتحرك في ذات الاتجاه بدليل بروز بوادر ممارسات أكاديمية مشجعة لدى بعض هذه الجامعات (في ما يتعلق، على سبيل المثال، بشمولية المنهاج وإغنائه بالأبعاد العملية وتطوير أساليب تقييم الطلبة وازدياد الاهتمام بمشاريع التخرج وتطوير وسائل دعم وتوجيه الطلبة)، وهو ما نوهت به التقارير التي أشادت أيضاً، وبصورة خاصة، بتصميم إدارات أغلبية الجامعات المشاركة وأكاديميي البرامج المعنية على مواجهة تحديات التقييم، وتقبل ما يكشف عنه من حقائق، والعمل على الاستناد الكاملة من نتائجه وتوصياته لتطوير البرامج ورفع مستوى أدائها.

حثيثة وفعالة، إلا أن الموارد المتاحة، بما فيها الأعداد المتوافرة من هيئات التدريس ذاتها، هي في العديد من الحالات دون المستوى المقبول، وفي معظم الحالات أقل من الحد الأدنى اللازم لبلوغ مرحلة من التميز. وقد حلل التقرير النهائي الخاص بكل برنامج جوانب القوة والضعف في البرنامج بالنسبة لكل من المعايير الثمانية واقترح خطوات محددة للتحسين والإصلاح. تدل المؤشرات التفصيلية على أن كفاية أعداد هيئة التدريس لا تصل إلى مستوى "جيد" في أي من البرامج. أما تسهيلات المكتبات والإنترنت والحاسوب الشخصي فهي في المتوسط جيدة في حوالي ربع البرامج إلا أنها غير مقبولة في ما يقارب نصفها، والنسبة الأخيرة عالية بكل المقاييس. أما المؤشرات ذات الطبيعة الأكاديمية فتدل على ضعف غالب بالنسبة إلى:

- برامج التدريب العملي خارج الجامعة أثناء الدراسة.
- دعم توجهه نحو التعلم والتفكير المستقل والابتعاد عن أساليب التلقين.
- الاستخدام الفعال لمشروع التخرج.

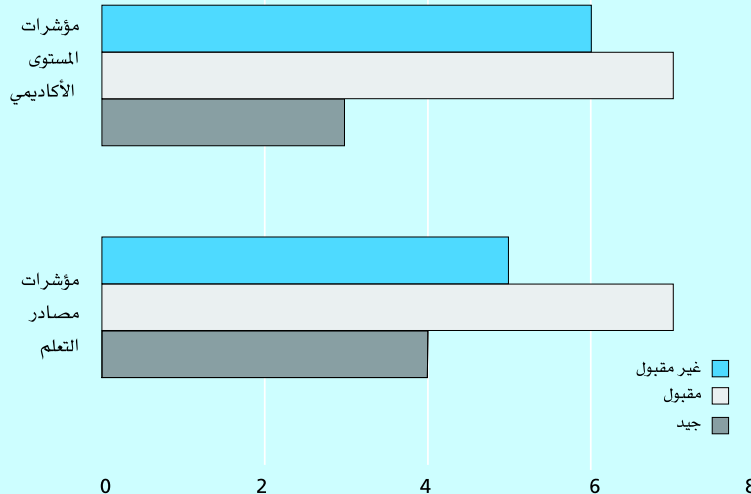
أكمل المكتب الإقليمي للدول العربية، في إطار مشروعه لتطوير الأداء النوعي للتعليم العالي في البلدان العربية، دورة ثانية في عام 2003 لتقييم برامج التدريس الجامعية خصصت لتقييم برامج إدارة الأعمال، فيما كانت الدورة الأولى التي أكملت في العام الماضي مخصصة لتقييم برامج علم الحاسوب (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003، 57). وقد شارك في الدورة الجديدة 17 جامعة عربية (14 عامة و3 خاصة) تنتمي إلى 11 دولة عربية هي المغرب، الجزائر، مصر، السودان، اليمن، سورية، لبنان، الأردن، فلسطين، البحرين، وعمان. وقد تم التقييم كاملاً بالنسبة إلى جميع البرامج ما عدا برنامج جامعة الأزهر في غزة؛ إذ لم يتمكن فريق التقييم الخارجي من دخول المدينة بسبب إغلاق معابر الدخول إليها فجأة وفور قيام السلطات المحتلة باغتيال بعض القادة داخل المدينة. وقد تم التقييم على ثلاث مراحل متداخلة ومتكاملة (التدريب والتقييم الذاتي والتقييم الخارجي).

من النتائج البارزة للتقييم أن المستوى الأكاديمي لاثنتين فقط من البرامج حصل على تقدير "جيد" فيما حصل أربعة على تقدير "غير مقبول"، وحصلت العشرة الباقية على تقدير "مقبول". ويعني ذلك بصورة عامة أن هناك الكثير مما يتوجب على الجامعات المشاركة عمله، وإن يكن بدرجات متفاوتة، لبلوغ مستوى التميز الذي تتمتع به الجامعات الحديثة. كما أظهر التقييم أن الآليات الداخلية المتوفرة لدى البرامج لضمان جودة التعليم واستمرار تطويره غير مقبولة في ستة من الجامعات، ومقبولة في تسع منها وجيدة في واحدة فقط.

وتتحسن الصورة قليلاً بالنسبة إلى معيارين من المعايير الثلاثة المتعلقة بتقييم الفرص التي يوفرها البرنامج للتعلم وهما "أساليب التدريس" و"تقدم الطلبة عبر البرنامج"، حيث حاز ربع البرامج على تقدير جيد في كل حالة. إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للمعيار الثالث وهو "الموارد والتسهيلات المتوافرة للتعلم"، حيث حصل برنامج واحد فقط على تقدير جيد وستة على تقدير غير مقبول. ويدعم ذلك ما أكده المقيّمون من أن أعضاء هيئة التدريس يملكون بصورة عامة مؤهلات أكاديمية جيدة ويقومون بجهود

المصدر: عصام النقيب، مدير المشروع

توزيع الجامعات المشاركة حسب مستوى الجودة



تطوير جامعة الإمارات

شهدت الجامعة في العام الماضي، وخاصةً جداً باللغة العربية). ولا شك في ضرورة إجادة اللغة الإنجليزية أو غيرها من اللغات، وكذلك مهارات الحاسب الآلي، لمواكبة احتياجات سوق العمل التي لا بد أن تأخذ بها خطط التعليم وبرامجه. ولكن ذلك لا يعني إهمال اللغة العربية أو عدم الاهتمام ببعض التخصصات بدعوى أنها غير مطلوبة في السوق. فالمعرفة الإنسانية متعددة الجوانب، ويصب بعضها في بعض، ويساعد على خلق العقلية ذات الأفق الواسع، المرنة، المتزنة المبدعة، الفاعلة على الإسهام الفاعل في تنمية مجتمعها.

على مزيج من الخبرة الدولية والمحلية، على وضع معايير وطنية لجودة كامل العملية التعليمية (المعلم والمدرسة الفعالة، والمشاركة المجتمعية، ونواتج التعلم) في جميع مراحل ما قبل التعليم العالي، مما يعد بداية مهمة للارتقاء بنوعية التعليم. وهناك اهتمام دولي بالعمل على تعميم هذه الخبرة إقليمياً.

في البحرين، عقد المؤتمر الوطني للتعليم في عام 2003 من أجل الخروج برؤية شاملة حول توحيد المسارات الأكاديمية في التعليم الثانوي لتلائم احتياجات المجتمع ومتطلباته وتلبي في الوقت ذاته متطلبات العصر، وترفع من القدرات المهنية للطلبة.

وبدأت الكويت بتطبيق مبادرة "معالجة أسباب الهدر" أو البرنامج الخاص لمعالجة أسباب الرسوب المدرسي وتطوير أساليب القياس والتقويم. وأعلنت تونس عن مبادرة لمعالجة أسباب الفشل الدراسي بجميع أشكاله (مثل الانقطاع عن التعليم والرسوب) وتحسين نسب الارتقاء والنجاح.

الحرية والحكم الصالح

بوادر لانفتاح سياسي

بدأت بعض الحكومات العربية توجهها حذراً وانتقائياً نحو الانفتاح السياسي على قوى المعارضة وإفساح مجال العمل العام.

ففي مصر، أعلن الرئيس مبارك في ختام أعمال المؤتمر السنوي الأول للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في 28 أيلول/سبتمبر 2003، عن إصلاحات ديمقراطية قدمتها لجنة السياسات بالحزب، تضمنت إلغاء بعض الأوامر العسكرية الصادرة تحت قانون الطوارئ⁷ والدعوة إلى تحرير مجالات الأحزاب والنقابات وضمناً حقوق المرأة (نقل جنسية الأم لأبنائها). ودعا الحزب الحاكم أحزاب المعارضة المصرح بها إلى حوار حول الإصلاح السياسي.

كما أفرجت الحكومة في خريف 2003 عن حوالي 1000 من المعتقلين المحسوبين على التيار الإسلامي.

وفي كلمته أمام المؤتمر العام للصحفيين المصريين (شباط/فبراير 2004)، أعلن رئيس

الجمهورية عن التوجه نحو إلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر⁸.

ووافق مجلس الشعب (حزيران/يونيو 2003) على مشروع إلغاء محاكم أمن الدولة. وأعلن في كانون الثاني/يناير 2004، عن تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان.

في عُمان، أجريت الانتخابات التشريعية في تشرين الأول/أكتوبر 2003، وجرى التنافس على 83 مقعداً في مجلس الشورى، تحت إشراف القضاء، وشارك فيها 509 مرشحين منهم 15 سيدة. وقد تم توسيع حق المشاركة في الانتخابات ليشمل كل من بلغ إحدى وعشرين سنة، وبهذا ارتفع عدد المؤهلين للمشاركة إلى 822 ألفاً مقابل 114 ألفاً في انتخابات عام 2000. ومن بين المؤهلين للتصويت، سجل 262 ألفاً، بينهم 95 ألف امرأة، وشارك في الاقتراع 74% من المسجلين. وقد فازت سيدتان ممن كن عضوات في مجلس الشورى السابق.

وفي السعودية، أعلن عن النية لإجراء انتخابات بلدية في نهاية عام 2004. وأنشئت هيئة للصحفيين، ولجنة وطنية لحقوق الإنسان. وبيث التلفزيون لأول مرة موجزا لجلسات مجلس الشورى. وأعلن عن إنشاء "مركز الملك عبد العزيز" للحوار الوطني.

وفي قطر، تم الاستفتاء على دستور جديد، وأعلن الأمير أنه سيصبح نافذ المفعول في شهر حزيران/يونيو 2005. وتأسست أول لجنة وطنية لحقوق الإنسان.

بدأت بعض الحكومات

توجهها حذراً وانتقائياً

نحو الانفتاح

السياسي على قوى

المعارضة وإفساح

مجال العمل العام

7 من دون إلغاء حالة الطوارئ ذاتها

8 ولكن في اليوم التالي أبلغ أحد الصحفيين المعارضين بإحاطته إلى محكمة الجنايات استناداً لمواد حبس الصحفيين. ثم بدأ التنصل من الإلغاء البات للحبس، حيث أعلن رئيس مجلس الشعب أن عقوبة الحبس ستبقى في "الجرائم" التي تتعلق بإهانة رئيس الجمهورية، والمسائل العسكرية، وقضايا التجسس وقضايا سب الأعراض.

المتظاهرين لمطالبتهم بإلغاء حالة الطوارئ. وتم القبض على العديد من الأشخاص لأسباب سياسية، من بينهم عشرون كروياً على الأقل، وذلك خلال مظاهرة سلمية للاحتجاج عقب عودتهم الإجبارية أو الطوعية من المنفى. ويظل قيد الحبس دون محاكمة مئات من السجناء السياسيين (خاصة الإسلاميين) بما في ذلك سجناء الضمير وآخرون موقوفون، منهم عدد من غير مواطني البلد.

في بلد آخر، أصدرت اللجنة الوطنية للدفاع عن حرية التعبير بياناً في العام 2003 بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، أدانت فيه ما وصفته بتكثير حرية التعبير وهيمنة الفكر الواحد، والعقوبات التي تواجه الصحفيين للوصول إلى مصادر المعلومات، والمضايقات التي يتحملونها أثناء ممارسة حقهم في حرية التعبير. ولم يجد بعض مناضلي حقوق الإنسان وسجناء الرأي مناصاً من اللجوء للإضراب عن الطعام احتجاجاً على إهانات ومضايقات من قبل السلطات، وعلى إمعان إدارة السجن في إهانة وتعذيب السجناء.

استمر نشطاء حركات حقوق الإنسان في التبليغ عن حالات التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاعتقال (بما في ذلك وزارة الداخلية). وتلاحظ على وجه الخصوص عشرون حالة احتجاز منذ شباط/فبراير الماضي في جنوب البلاد بتهم الاطلاع على صفحات إسلامية على الإنترنت وقد احتجزوا في وزارة الداخلية ومنعوا من الاتصال بالخارج.

يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للعديد من المضايقات والتخويف خلال عملهم، ويشاطروهم في ذلك سجناء سياسيون سابقون (بعضهم ممنوع عن العمل أو الحصول على بطاقات التأمين الصحي).

وهناك اتهامات حول التعذيب المستمر والأحوال السيئة وغير الإنسانية في السجون، حيث توفي إسلامي يوم 22 آذار/مارس بعد أن حرم من الحصول على العناية الطبية.

وفي بلد ثالث، وافق مجلس الشعب (شباط/فبراير 2003) على مد العمل بأحكام الطوارئ لمدة ثلاث سنوات، تبدأ في حزيران/يونيو من العام نفسه. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2003 أوصى "مجمع البحوث الإسلامية" بمنع كتاب "الخطاب والتأويل" من التداول في الأسواق المحلية على أساس أنه يلمن في "ثابتين من

وفي البحرين صدر ميثاق جديد للجمعيات السياسية".

وفي سورية، دعت القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم إلى الفصل بين السلطة والحزب. ولأول مرة، انتخب رئيس لمجلس الشعب من خارج قيادة الحزب.

وفي المغرب، تعززت المنظومة القانونية بعدد من النصوص الداعمة للحرية في ميدان العمل والأسرة وتنظيم الانتخابات والإعلام. وأصدر الملك عفواً عن أكثر من ألف معتقل، ونصّب هيئة "الإنصاف والمصالحة" المنوط بها دمل جراح المجتمع المغربي الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، وخصصت تعويضات لنحو 4500 ضحية. وألغيت "محكمة العدل الخاصة".

وفي الجزائر، رفعت الإقامة الجبرية عن رئيس "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، ولكن بقي هو ونائبه غير قادرين على ممارسة الحقوق السياسية والمدنية. وجرت في نيسان/إبريل 2004 انتخابات رئاسية تنافس فيها الرئيس الحاكم لأول مرة مع خمسة مرشحين آخرين، اتسمت بنزاهة واضحة، وفاز فيها الرئيس بأغلبية كبيرة.

مؤشرات على تراجع المشاركة الشعبية

في بلد عربي، تناقص عدد المرشحين رجالاً ونساءً، في انتخابات المجلس البلدي.

وفي آخر، كانت نسبة التصويت في الانتخابات المحلية (أيلول/سبتمبر 2003) ضعيفة، ونسبة المرشحات 5% فقط، على الرغم من وصول 35 امرأة إلى البرلمان في الانتخابات النيابية السابقة منذ عامين تقريباً.

وفي بلد ثالث، أبطت عضوية 15 نائباً بمجلس الشعب بسبب التهرب من التجنيد (الإجباري). وعاب القضاء الانتخابات التكميلية، التي أجريت بالمخالفة لحكم المحكمة الإدارية العليا، مما يبطل، في نظر فقهاء قانونيين، عضوية الفائزين في هذه الانتخابات، بل والمجلس كله.

تكبير الحريات

استمرت انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وبخاصة بالنسبة للمناضلين الحقوقيين في البلدان العربية، ولا يتسع المجال هنا إلا للإشارة لبعض منها. في بلد عربي، اعتقلت السلطات ثلاثين من

في بلد عربي، اعتقلت

السلطات ثلاثين من

المتظاهرين لمطالبتهم

بالغاء حالة الطوارئ

في آخر، هناك

عشرون حالة احتجاز

منذ شباط/فبراير

الماضي بتهم الاطلاع

على صفحات

إسلامية على

الإنترنت

في ثالث، وافق

مجلس الشعب

(شباط/فبراير 2003)

على مد العمل

بأحكام الطوارئ لمدة

ثلاث سنوات

ثوابت العقيدة الإسلامية (وهما التوحيد، وحفظ القرآن الكريم)". وكان الكتاب قد صدر خارج البلد ويحوي رسالة مفكر معروف للحصول على "الدكتوراه". وفي العام 2004 أوصي بمصادرة رواية لكاتبة صدرت طبعها الأولى منذ عشرين عاماً.

وقررت نيابة فرعية حبس مدير بإحدى شركات المقاولات، يبلغ 51 عاماً من العمر، تم الإفراج عنه لاحقاً، وليس له أي نشاط سياسي، بتهمة "التحريض على كراهية وازدراء الحكم". وكان المواطن قد اعترف بأنه كتب على الحوائط عبارة "لا لتوريث الحكم". ورغم الإفراج عن ألف معتقل من الإسلاميين فيما ظل عدد من الذين كانوا قد اتهموا في قضية "تنظيم الجهاد" وراء قضبان السجون بالرغم من قضائهم مدة الحكم عليهم. وبعضهم يعاني أمراضاً خطيرة ومزمنة. في بلد مشرقي، تم الإبلاغ عن 15 سيدة كضحايا للقتل العائلي (جرائم الشرف). واستمر انعقاد المحاكم السياسية أمام محكمة أمن الدولة التي لا يتماشى نظامها مع الأنظمة الدولية المتعارف عليها للمحاكم العادلة.

في بلد خليجي، قبضت السلطات على 24 مواطناً وتم اتهامهم جنائياً لقيامهم بتجميع الإضرابات على عريضة سياسية تطالب بتغييرات دستورية تعطي صلاحيات أكبر للمجلس البرلماني المنتخب. ويواجه المحتجزون اتهامات "بالنداء بتغييرات في النظام السياسي والتحريض على الكره ومحاولة زعزعة الاستقرار الأمني". وتم الإفراج عن ثلاثة من المحتجزين بدون توجيه تهم. وحكم على عدد من الصحفيين لصلتهم بمقالات نشرت في الصحافة الأجنبية. وفي آخر في شمال أفريقيا، أطلقت النقابة الوطنية للصحافة في تموز/يوليو 2003 حملة ضد حبس الصحفيين الذين حوكموا بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب، ودعت إلى الإفراج عن المعتقلين منهم.

وفي بلد آخر اعتقلت السلطات عدداً من الكتاب والمنتقنين الداعين للإصلاح، بخشونة تبدو متعمدة، حيث اقتيد أستاذ جامعي مكبل بالأغلال أمام طلبته في الجامعة، ومنعت البعض من السفر، كما اعتقلت صحفياً ندد بهذه الاعتقالات.

وفي بلد تحت الاحتلال فرضت حالة الطوارئ وشكلت حكومة طوارئ (تشرين أول/أكتوبر 2003).

وفي بلد آخر في شمال إفريقيا فرضت

السلطات الإقامة الجبرية على رئيس الوزراء والأمين العام للحزب الحاكم السابق.

تقييد حرية منظمات المجتمع المدني

بعد شهر من تنفيذ قانون الجمعيات الجديد في بلد عربي، شكت دوائر المجتمع المدني من تعسف "جهة الإدارة" المعينة في القانون في عدم الموافقة على إشهار مؤسسات أهلية. وعلى سبيل المثال، رفض طلب مقدم من "مركز لحقوق السكن" بحجة مخالفة المادة 11 من القانون التي تنص على "حظر إنشاء الجمعيات السرية أو أن يكون من بين أغراضها تكوين السرايا والتشكيلات العسكرية أو ذات الطابع العسكري أو تهديد الوحدة الوطنية أو مخافة النظام العام أو الآداب أو الدعوة إلى التمييز بين المواطنين...".

وأعربت جمعيات تعمل في مجال حقوق الإنسان عن احتجاجها على ما تراه هذه المنظمات تعسفاً في تعامل الوزارة المشرفة قانوناً على الجمعيات الأهلية، مع حصول الجمعيات على مساعدات أجنبية.

وفي بلد آخر، عمدت السلطات إلى تقييد العمل الخيري التطوعي، خاصة في مجال جمع التبرعات، تأثراً بمطالب الإدارة الأمريكية.

تقييد وسائل الإعلام

اعتبر تقرير "مراسلون بلا حدود" للعام 2004 أن الصحافة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت الأقل تمتعاً بالحرية في العالم (موقع www.rsf.org)، حيث يقل عدد وسائل الإعلام المستقلة، ويمارس المراسلون في عدد من بلدانها الرقابة الذاتية الصارمة. وأشار التقرير إلى أن الحرب على العراق واستمرار النزاع الإسرائيلي الفلسطيني أدبا إلى تعريض حرية الإعلام وسلامته للخطر. ووصل عدد المراسلين الذين قتلوا فيها خلال عام 2003 إلى 14 مراسلاً، قتل إثنان منهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية في فلسطين، و12 في العراق، منهم خمسة قتلوا على أيدي قوات الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة.

وشاركت دوائر أجنبية كذلك في التضيق على حرية الإعلام في البلدان العربية. فألقت حكومة إسبانيا السابقة القبض على مراسل الجزيرة "تيسير علوني" بتهمة الانتماء للقاعدة. وأعلنت

حبس مدير بإحدى

شركات المقاولات،

بتهمة "التحريض

على كراهية وازدراء

الحكم". وكان المواطن

قد اعترف بأنه كتب

على الحوائط عبارة

"لا لتوريث الحكم"

قبض على 24 مواطناً

وتم اتهامهم جنائياً

لقيامهم بتجميع

الإضرابات على

عريضة سياسية

تطالب بتغييرات

دستورية تعطي

صلاحيات أكبر

للمجلس البرلماني

المنتخب

تضافر جهود جميع الأطراف المعنية لمنع تدفق السلاح إلى المنطقة، والتوصل إلى تسوية سياسية مستقرة للأزمة، بالإضافة إلى بذل جهد إغاثة ضخم لمساعدة اللاجئين في تشاد، وأكثر من مليون مشرد.

مظاهر احتجاج المتقنين على سوء الحال

في بلد عربي، انتهت انتخابات حامية الوطيس على مقاعد مجلس نقابة الصحفيين بسقوط مرشح الحكومة لأول مرة منذ سنوات طويلة وفوز مرشح "المعارضة"، مما اعتبر على نطاق واسع تطوراً مهماً في المعركة على واحدة من أهم النقابات المهنية في البلاد.

وقرب نهاية العام، رفض الروائي الشهير صنع الله إبراهيم، في ملتقى رسمي للرواية العربية عقدته وزارة الثقافة، علناً، جائزة الرواية العربية على أساس أن الحكومة التي قدمتها "لا تملك، في نظري، مصداقية منحها"، وقرأ بياناً عدد فيه مبررات اعتذاره عن قبول الجائزة بالوضع العربي المتردي. ولقي صنيع "صنع الله" تأييداً من دوائر عربية عديدة، وإن عاب عليه البعض ذلك بدعوى ضرورة "تنقية الأدب من السياسة".

وفي كانون الثاني/يناير 2004، حذا الأديب أحمد بوزفور حذو زميله الذي سبقته الإشارة له، فرفض جائزة من حكومته، مبرراً ذلك بمزيج من الأسباب السياسية والاقتصادية والثقافية. وأثارت "زفرة بوزفور" كما سماها البعض هي الأخرى لواعج وشجوناً كثيرة.

تمكين النساء

في المغرب، تبنى الحكم إصلاحاً واسعاً للتعليم القانوني للأسرة يلبي مطالب الحركة النسائية في ضمان حقوق النساء، وخاصة فيما يتصل بالزواج والطلاق ورعاية الأبناء.

ومن أهم ما أتت به المدونة الجديدة للأسرة اعتبار المرأة شريكة للرجل في رعاية الأسرة وتحمل مسؤولياتها، وأقرت لها الحق في الولاية على نفسها ببلوغ سن الرشد الذي قرره المدونة بسن الثامنة عشرة، وهي أيضاً السن الأدنى للزواج، وقررت لها الحق في تزويج نفسها دون ولي من أسرتها. وسمحت التعديلات للزوجين بالحق في عقد اتفاق بينهما خارج وثيقة عقد زواجهما لتدبير وتصريف الأموال المكتسبة أثناء الزواج.

الإدارة الأمريكية الحالية عن عدم رضاها عن القنوات الفضائية العربية، خاصة "الجزيرة"، وأبلغت بذلك حكومات عربية.

حقوق الجماعات الفرعية: دارفور

في "دارفور"، غرب السودان، قتل وجرح آلاف من المدنيين واغتصبت نساء نتيجة لاعتداءات من ميليشيات "الجنجويد" التي يعتقد أن الحكومة تساندها، والتي هاجمت وخرّبت قرى بكاملها، أحياناً بمساعدة قوى حكومية، بما في ذلك القصف الجوي غير المميز. وشردت مئات الآلاف من ديارهم فاقدين لأسباب معيشتهم، واضطر نحو 120 ألفاً إلى الهروب إلى تشاد (موقع منظمة العفو الدولية على الإنترنت، 29 حزيران/يونيو). وفي يوليو 2004 أصدر مجلس الأمن قراراً (1556، 30 تموز/يوليو) يدعو حكومة السودان إلى الوفاء بالتزاماتها بشأن تسهيل وصول المعونات الإنسانية، وتيسير القيام بتحقيق مستقل حول انتهاكات حقوق الإنسان، وإشاعة ظروف أمن قادرة على حماية المدنيين، واستئناف المفاوضات السياسية مع الجماعات المناوئة، ونزع سلاح ميليشيات الجنجويد، ومحاكمة قادتهم وشركائهم الذين حرّضوا على انتهاكات حقوق الإنسان أو ارتكبوها. وحث القرار كذلك جماعات المتمردين على احترام وقف إطلاق النار وإنهاء العنف فوراً والانضمام لمبادرات سلام من دون شروط مسبقة والتصرف بصورة إيجابية وبناءة لإنهاء النزاع. وفي النهاية، دعا القرار المجتمع الدولي لدعم جهود الاتحاد الإفريقي لإرسال مراقبين دوليين وتقديم معونات إضافية لمواجهة الكارثة الإنسانية.

وقد أوفت الحكومة بالتزاماتها بتيسير وصول المعونات الإنسانية مما زاد من مستواها، ونشرت قوات أمن إضافية في المعسكرات لحماية النازحين. ولكن لم تف الحكومة حتى وقت الكتابة بشكل كامل بالتزامها نزع سلاح الميليشيات، ولم تقم إلا بالحد الأدنى من إجراءات تقديم منتهكي القانون الدولي لحقوق الإنسان إلى العدالة.

وفيما تستمر الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، يظل الصراع مستعراً وتتفاقم المعاناة الإنسانية برغم التوصل (8 نيسان/إبريل 2004) إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار بوساطة من "تشاد"، وتدخل من المجتمع الدولي. وتبقى، وقت الكتابة، الحاجة ماسة إلى

قتل وجرح آلاف

من المدنيين

واغتصبت نساء

نتيجة لاعتداءات

من ميليشيات

"الجنجويد"، والتي

هاجمت وخرّبت

قرى بكاملها، أحياناً

بمساعدة قوى

حكومية

في المغرب، تبنى

الحكم إصلاحاً واسعاً

لتنظيم القانوني

للأسرة يلبي مطالب

الحركة النسائية في

ضمان حقوق النساء،

وخاصة فيما يتصل

بالزواج والطلاق

ورعاية الأبناء.

- المساواة: يشترك الزوج والزوجة في رعاية الأسرة؛ لم تُعدّ الزوجة مُلزَمة قانوناً بطاعة زوجها؛ يحقّ للمرأة البالغة الولاية على نفسها، بدلاً من ولاية أحد أفراد الأسرة الذكور، ويمكنها ممارسة هذه الوصاية بحرية واستقلال؛ يبلغ الحد الأدنى للزواج 18 سنة للرجال والنساء على السواء.
- الطلاق: الحق في الطلاق مكفول للرجال والنساء، وتجرى ممارسته تحت إشراف قضائي؛ مبدأ الطلاق بالاتفاق المشترك مكفول.
- تعدد الزوجات: يخضع تعدد الزوجات إلى إقرار القاضي وشروط قانونية صارمة، مما يجعل هذه الممارسة مستحيلة تقريباً؛ يحقّ للمرأة فرض شرط في عقد الزواج بعدم اتخاذ الزوج أي زوجات أخرى؛ وفي حالة عدم
- وجود شرط مسبق، يجب إبلاغ الزوجة الأولى بنية زوجها في الزواج مرة أخرى، كما يجب إبلاغ الزوجة الثانية بأن زوجها المقبل متزوج بالفعل. وعلاوة على ذلك، يمكن للزوجة الأولى أن تطلب الطلاق للضرر.
- تنفيذ القانون: يمنح قانون الأسرة دوراً أساسياً للقضاء لتدعيم حكم القانون، وينص على أن يكون المدعي العام طرفاً في جميع الدعاوى القضائية المرتبطة بتنفيذ بنود قانون الأسرة.
- حقوق الأطفال: تُمنح المرأة إمكانية الاحتفاظ بحضانة طفلها، حتى عند زواجها مرة أخرى أو انتقالها من المنطقة التي يعيش فيها زوجها؛ حماية حق الطفل في نيل الاعتراف بالأبوة في حالة عدم تسجيل الزواج رسمياً.

واطرده ارتقاء النساء لمناصب عليا في الجهاز التنفيذي في بلدان عربية، وتوسيع فرص مشاركتهن في المجالس النيابية.

في الكويت، تقدمت الحكومة مرة أخرى بمشروع قانون لمجلس الأمة يقضي بمنح المرأة حقوقها السياسية، ومن ضمنها حق الترشيح والانتخاب. وكان المجلس قد رد قانوناً مماثلاً عام 1999.

في الأردن فازت ست سيدات، كلهن من خارج العاصمة، بالمقاعد المخصصة للنساء في انتخابات مجلس النواب التي جرت في أواسط 2003. في أول تطبيق لتخصيص حصة للنساء في الانتخابات النيابية. وضمت الوزارة التي شكلت في نهايات العام 2003 لأول مرة ثلاث وزيرات.

وفي عُمان، عينت أول وزيرة للتعليم العالي، وفتحت باب التصويت للنساء في انتخابات مجلس الشورى لأول مرة.

وفي السعودية، أعلنت السلطات عن تعيين شرطيات في وزارة الداخلية. وقامت 300 شخصية (منهم 50 امرأة) بتقديم عريضة لولي العهد مطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية "من أجل الوطن". وقدمت مجموعة من النساء عريضة تطالب بإصلاح وضع المرأة وضمان مشاركتها الكاملة في الحياة العامة. وفي موريتانيا، أصبحت "عائشة بنت جدان" أول امرأة تترشح لرئاسة الجمهورية، وإن لم يحالفها الحظ.

وفي الجزائر، ترشحت "لويزة حنون" لمنصب رئيس الجمهورية. وتولت امرأة (أ. بركان) منصب رئيس مجلس الدولة، وكانت أخرى (زرموني) قد أصبحت والية لولاية "تيزازا". كما ترشحت "نايلة معوض" لمنصب رئيس الجمهورية في لبنان.

وفي البحرين، عينت امرأة وزيرة للصحة. وفي تونس، عينت امرأة والية لولاية "زغوان".

وفي مصر، عينت امرأة لأول مرة رئيسة لمدينة (المراحة، سوهاج) في صعيد مصر، الذي يعد من أكثر مناطق البلد محافظة. وحوّل وزير الداخلية منح الجنسية المصرية لأبناء المصريات المتزوجات من غير مصريين، وبدأت وزارة الداخلية بتلقي طلبات منح الجنسية لأبناء المصريات المتزوجات من غير مصريين.

ولكن تمثيل النساء في المجالس النيابية في البلدان العربية الخليجية التي تسمح للنساء

بالترشح والتصويت، بقي محدودا لاعتبارات مجتمعية في الأساس.

وبوجه عام، يمكن القول إن ارتقاء النساء مناصب عليا في الدولة، وإن كان محموداً، يبقى منقوصاً ما بقيت القاعدة العريضة من النساء في البلدان العربية محرومة من اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها في مختلف الأنشطة.

خلاصة

عند التمعن في مجمل التطورات التي أمكن رصدها منذ إصدار تقرير "التنمية الإنسانية العربية" الثاني، يمكن الخلوص إلى أن أزمة التنمية الإنسانية في البلدان العربية لم تشهد انفراجاً يعتد به. فما زالت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تطال بوجه خاص المطالبين بالإصلاح.

هناك، ولا شك، بدايات إصلاح في أكثر من مجال من تلك التي يدعو لها التقرير، ولكنها مازالت جينية ومتناثرة. ولا خلاف في أن بعض الإصلاحات التي قامت حقيقية وواعدة، ولكنها لا ترقى في مجملها لمستوى القضاء على مناخ كبت الحرية المستقر، من ناحية. ومن ناحية ثانية، نخشى أن يبقى بعض من هذه الإصلاحات معالجة سطحية تؤجل الإصلاح في الجذور، خاصة من منظور ضمان الحرية والحكم الصالح.

وفي النهاية، تشتد أزمة التنمية الإنسانية في

في الكويت، تقدمت

الحكومة مرة أخرى

بمشروع قانون

لمجلس الأمة يقضي

بمنح المرأة حقوقها

السياسية

هناك، ولا شك،

بدايات إصلاح في

أكثر من مجال،

ولكنها مازالت

جينية ومتناثرة

ابتداء من الوقت الراهن، يكتنفه غموض شديد وإن كان ينذر بأحداث جسام. إن مجمل مضمون تقرير "التممية الإنسانية العربية" يؤكد، مجدداً، على ضرورة أن تقوم القوى الحية في البلدان العربية والنازعة إلى قيام نهضة إنسانية في الوطن العربي، باستجماع إمكانياتها، فكراً وفعلاً، حتى تستنقذ المستقبل العربي الأفضل من غمرة العواصف المتكاثفة.

الوطن العربي، في منظور تقرير المصير، خاصة مع تضاؤل فرص السلام العادل في فلسطين. وهكذا تستحکم أزمة تهيمش الشعب العربي من نطاق البت بمصيره، ليصبح بين شقي رحى: الاستبداد في الداخل والاستباحة من الخارج. في هذه الحقبة الحرجة، يبدو الواقع العربي بالغ التعقيد، نتيجة لتزواج أسباب داخلية وخارجية في آن واحد. كما أن المستقبل العربي،